الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة
ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١“

بيان مقدم من المعهد الكاثوليكي للأسرة وحقوق الإنسان ومجلس أبحاث الأسرة*، وهما منظمتان غير حكوميتان ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* صدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

291214 261214 14-64374X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

في الوقت الذي تستعد فيه منظومة الأمم المتحدة لإطلاق خطة تنمية جديدة، من الضروري أن تُجري حصراً للاتفاقات السابقة التي عززت المساواة في الكرامة والحقوق بين المرأة والرجل، وخاصة الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام ١٩٩٥ المعقود في بيجين. وتعد هذه الدورة للجنة وضع المرأة فرصة لتقييم نتيجة مؤتمر بيجين، ونجاحاته، وأوجه قصوره.

وتعتبر القوانين والسياسات التي تعترف بالكرامة والقيمة المتأصلة في بني البشر جميعاً ضرورية من أجل ضمان حقوق الإنسان للجميع. فقد وُهبت المرأة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن في أغلب الأحيان، وعلى مر التاريخ وحتى يومنا هذا، ظلت حقوق المرأة تُسحق، وتُبتر، وتُنتهك. وبالنسبة لمعظم سجلات التاريخ في جميع أنحاء العالم، عانت المرأة من التهميش والخضوع بسبب قوانين وسياسات لم تعترف بالمساهمة الحيوية للمرأة في أُسرتها وفي المجتمع كله، وحُرمت من القدرة على الاندماج بصورة كاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

لقد سجل منهاج العمل الذي اعتمدته الجمعية العامة بعد مؤتمر بيجين الكثير من العناصر الإيجابية للحركة التي طالبت بمساواة المرأة، والتي تطورت طوال الجانب الأكبر من القرن العشرين، وكانت لها جذور في القرن التاسع عشر، وحاولت أن تساهم في تغيير مسار هذا الاتجاه التاريخي لتهميش المرأة وإخضاعها. وكان من أبرز هذه العناصر الاعتراف بأنه يجب أن تتحرر المرأة من جميع أشكال الاستغلال والهيمنة، ويجب إدماجها بصورة كاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

لقد كان منهاج العمل مفيداً في تعزيز الوعي عن مساواة المرأة مع الرجل في الكرامة والحقوق، وهي مسائل تمس المرأة التي تعيش في فقر، وكان مفيداً في محو أمّيتها، وتعليمها، وإنهاء العنف ضد المرأة، ومساهمة المرأة في بناء ثقافة السلام، وحصولها على العمل، والأراضي، ورأس المال، والتكنولوجيا. ولعل الأهم من هذا، هو أن المنهاج سلَّط الضوء على المساهمة الرئيسية للمرأة في التنمية.

إن المجتمعات التي لا تعترف بالكرامة المتأصلة بل والفطرية للمرأة لا يمكنها ببساطة أن تنعم بالرخاء. وتعد القوانين والسياسات التي تراعي المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. إن الاعتراف بأنه لا يمكن تحقيق التنمية والتقدم إذا أُبعدت المرأة لتظل على هامش المجتمع، وظلت وسيلة للعبودية، قد حظي الآن

من أكثر من أي وقت مضى بإجماع عالمي. فلا يمكن للمجتمعات أن تتطور وأن تتقدم ما لم تمنح المرأة فرصة متكافئة للحصول على التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية. إن هذا الوعي الذي جسَّدته الأهداف الإنمائية للألفية، سينتقل إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ عام ١٩٩٥ في سبيل ضمان حقوق المرأة، ولا سيما إدماج المرأة في جميع قطاعات الحياة العامة. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

إن كثيراً من الاعتداءات التي تتعرّض لها حقوق المرأة والتي اعتُرف بها منهاج العمل منذ ٢٠ عاماً لا تزال تُرتكب دون عقاب من جانب الحكومات والمنظمات القوية، غالباً تحت قناع تقديم المساعدة للمرأة أو للمجتمع برمته. وهذه الاعتداءات تؤثر في المرأة الفقيرة بصورة غير متناسبة. ومن هذه الاعتداءات، على وجه الخصوص، التعقيم القسري، والإجهاض القسري، والإجهاض الانتقائي، والسياسات القسرية والتمييزية لتنظيم الأسرة في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال الإجهاض، وهو أحد الشرور البشعة التي لا توصف والتي ابتُلي بها عصرنا، يودى بحياة ضحاياه من الفتيات، وبصورة غير متناسبة، بسبب الإجهاض الانتقائي. ففي مناطق العالم التي تفضّل الذكور، يتم إجهاض الفتيات حتى قبل أن تتاح لها الفرصة لالتقاط أنفاسها. وقد ساهمت التكنولوجيا في جعل خيار الإجهاض حسب جنس الجنين أحد الوسائل القاتلة للأجنَة الأنثوية قبل الولادة. ولكن حقوق الأجنَة الأنثوية التي لم تولد ليست الحقوق الوحيدة التي تهددها هذه الممارسة البشعة. فالفتيات الناجيات من خيار الإجهاض الانتقائي في هذه المجتمعات التي تفضل الذكور يواجهن خطر العنف المتزايد بسبب معدلات التشوهات الجنسية غير الطبيعية الناتجة عن اختيار جنس الجنين قبل الولادة. وتشهد المناطق التي يفوق فيها عدد الذكور عدد الإناث بصورة غير متناسبة زيادة في الاتجار بالبشر.

وتعد سياسات تنظيم الأسرة القسري، وخاصة في أفريقيا، جزءاً من برامج تمولها حكومات غنية، ومنظمات دولية، وجمعيات خيرية مشهورة مدفوعة باهتمامها العام بتخفيض الخصوبة. وتركز هذه البرامج بصورة حصرية تقريباً على توفير خيارات لتنظيم الأسرة تعد خيارات ضارة رفضتها المرأة في بلدان العالم المتقدمة،وفضلت عليها بدائل أخرى أكثر أمناً. ولا يتم تعريف المرأة الأفريقية أيضاً بالمخاطر المرتبطة بالإفراط في استخدام الوسائل الهرمونية لمنع الحمل بالحقن مثل عقار دييو بروفيرا، وكذلك الوسائل الضارة الأخرى لمنع الحمل. فبعض هذه الوسائل يُحظر استخدامها في البلدان المتقدمة، وترفق بها تحذيرات عن خطورتها على الصحة. وتتعرّض المرأة التي تستخدم هذه العقاقير لهشاشة العظام

المنهكة، ولخطر أكبر وهو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنواع معينة من السرطان، وهذا قليل من أخطار صحية أخرى كثيرة.

وهناك مجالات في منهاج عمل بيجين لا تزال مهملة، منها على وجه الخصوص بعض التطلعات الفريدة للمرأة مثل الأمومة، واحتياجاتها الأساسية من قبيل التعليم، والتغذية، والصرف الصحي. وفي المقابل هناك بعض المجالات التي أولاها منهاج عمل بيجين اهتماماً أكبر على حساب صحة المرأة وحقوقها.

وحتى وقت قريب، أفادت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن الوفيات النفاسية قد انخفضت إلى النصف منذ عام ١٩٩٠. غير أن الأبحاث التي أجراها مؤخراً معهد القياسات الصحية والتقييم، وهو معهد مرموق، توضح أن الوفيات النفاسية والاعتلال لدى الأمهات لم تنخفض إلا بنسبة ٢٢ في المائة فقط منذ عام ١٩٩٠. وهذا أمر فاضح نظراً لأننا نعرف منذ أكثر من نصف قرن ما هو مطلوب لإتمام الحمل والولادة بصورة مأمونة. إن ما تحتاجه المرأة هو الحصول على التعليم العالي، والقابلات الماهرات، ورعاية الحوامل ورعاية ما بعد الولادة، والحصول على المياه والصرف الصحي، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة.

إن المجتمعات لا يمكن أن يُكتب لها البقاء إذا لم تعترف بالكرامة المتأصلة للمرأة والتي لا يمكن التنازل عنها. ولأن المرأة هي وحدها التي يمكن أن تكون أُماً، فإن إهمال الاحتياجات الخاصة للأمهات يعد تمييزاً ضد المرأة. وينبغي أيضاً تقدير دور المرأة في الأسرة إلى جانب مساهماتها الأخرى. ومما يدعو إلى الأسف أن المجتمعات غالباً ما تعاقب الأمومة. فقد أصبحت الأمومة عقبة أمام المرأة للحصول على العمل، وتحقيق تقدمها المهني. وفي بعض المجتمعات، لم يعد تكوين أسرة خياراً يلقى احتراماً عاماً بالنسبة للمرأة بسبب التوقّعات المجتمعية، وهي أنها يجب أن تُعطى الأولوية لتطورها الوظيفي. ومما يدعو لمزيد من القلق ظهور قوالب نمطية سلبية جديدة توصم المرأة التي تختار أن تكون أُماً وتُكوِّن أسرة، وتصفها بأنها ضعيفة وخانعة. وكل هذه العوامل تسهم في استمرار عدم اهتمام السياسات الدولية والوطنية بدور المرأة في الأسرة.

وينبغي زيادة الاستثمارات على وجه التحديد في التعليم، والصحة، فلدى المرأة في البلدان النامية احتياجات أساسية لم تتحقق، وهي ضرورية من أجل البقاء، والهروب من الفقر، والموت في سن مبكرة. وعلى سبيل المثال، تفيد تقارير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بأن قرابة رُبع السكان في أفريقيا جنوب الصحراء يعانون من الجوع. وتفيد تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأن ٧٧٤ مليوناً من البالغين،

معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء، من بينهم ٦٤ في المائة من النساء، يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة. وهذه الفوارق تؤثر على المرأة بصورة غير متناسبة.

وبالرغم من كل ذلك، فإن بعض البلدان، وحتى وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، تطالب بمزيد من الاستثمارات في مجالات منهاج عمل بيجين التي لم تلق بعد اهتماماً كافياً، وخاصة منع الحمل. لقد أصبح العالم مشبعاً بعقاقير منع الحمل. وقد وجد معهد غوتماخر دائماً أنه على مدى العقد الماضي، أفادت نسبة تتراوح من ٤ في المائة إلى ٨ في المائة فقط من النساء اللاتي شملهن الاستقصاء في البلدان النامية، واللاتي يُفترض أنهن ''بحاجة إلى تنظيم الأسرة''، قالت إنها لا تستطيع تحمُّل تكاليف وسائل منع الحمل أو لا تستطيع الحصول عليها. وفي أفريقيا، أفاد أقل من ٢ في المائة من النساء المتزوجات بأنه لا يمكنهم الحصول على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة أو تحمُّل تكاليفها. ولا يستخدم معظم النساء وسائل منع الحمل لأسباب مختلفة، منها شواغل تتعلق بالآثار الجانبية والمخاطر الصحية. غير أن جماعات تنظيم الأسرة تقول إن هناك ٢٢٠ مليون امرأة في البلدان النامية بحاجة إلى وسائل منع الحمل، وأنه يجب تخصيص مزيد من الموارد من أجل ''زيادة الطلب'' بين النساء اللاتي يمكنهن الحصول على وسائل منع الحمل ولكن يفضلن عدم استخدامها - أو بعبارة أخرى، لإقناع المرأة على استخدام وسائل منع الحمل.

وهناك أيضاً مجالات لم يوجَّه إليها اهتمام منهاج عمل بيجين على نحو صحيح. وعلى وجه التحديد، حيثما يروّج منهاج عمل بيجين لفكرة الاستقلال الذاتي الجنسي الكامل باعتباره أحد معايير حقوق الإنسان، لم تعد العادات الجنسية موضوعاً يسنده ميثاق الأمم المتحدة ضمن اختصاص أي هيئة من هيئات المنظمة. فالمادة ٢ من الميثاق تنص على أنه ''ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق''. وتعد العادات الجنسية أحد هذه المواضيع التي تُركت عن قصد للتشريع المحلي.

وعلى ضوء التغييرات الكثيرة التي طرأت على القوانين والسياسات في السنوات الأخيرة من أجل تمكين المرأة، يبدو المستقبل مشرقاً بالنسبة للمرأة. ولكن لا يزال هناك طريق طويل. فيجب أن تصبح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بتركيزها العالمي الجديد، وسيلة تُوجَّه الأمم نحو الاعتراف بالكرامة والقيمة المتأصلة لدى بني البشر جميعا، والمساواة في الكرامة بين المرأة والرجل.